بيان حقائق: الطريق إلى الأمام في أفغانستان وباكستان

مهمتنا: يكرر خطاب الرئيس التأكيد على الهدف الأساسي المعلن في آذار/مارس 2009 وهو: تعطيل وتفكيك، وفي نهاية المطاف، إلحاق الهزيمة بعناصر التمرد والحيلولة دون عودتها إلى أفغانستان أو باكستان. ولكي نفعل نحن وحلفاؤنا ذلك، علينا أن نحقق طفرة في عديد قوائنا ونستهدف عناصر التمرد ونؤمن المراكز السكانية الرئيسية ونعمل على تدريب القوات الأفغانية ونقل المسؤولية إلى شريك أفغاني مقتدر وزيادة علاقة الشراكة بيننا وبين الباكستانيين الذين يواجهون نفس المخاطر.

إن المنطقة تُعتبر قلب التطرف العنيف في العالم الذي تسعى إليه القاعدة، وهي المنطقة التي هوجمنا منها في 11 أيلول/سبتمبر. وهناك هجمات جديدة تدبّر الآن هناك، وهي حقيقة أكدتها مؤامرة أخيرة اكتُشفت وتم تعطيلها من قبل السلطات الأميركية. وسنمنع طالبان من تحويل أفغانستان مرة أخرى إلى ملاذ آمن يستطيع الإرهابيون توجيه ضربات منه إلينا وإلى حلفائنا. فهذا يشكل خطرا مباشرا على الوطن الأميركي، وهو أيضا تهديد لا يمكننا احتماله. فالقاعدة ما زالت موجودة في باكستان حيث تستمر في التآمر لشن هجمات ضدنا وحيث لا يزال حلفاؤها المتطرفون يشكلون خطرا على دولة باكستان. إن هدفنا في باكستان سيكون ضمان هزيمة القاعدة وبقاء باكستان مستقرة.

عملية المراجعة: كانت المراجعة عملية مدروسة ومنضبطة على ثلاث مراحل للتأكد من توافق الأهداف وأساليب تحقيق تلك الأهداف والموارد المطلوبة في النهاية. وقد ترأس الرئيس على مدى عشرة أسابيع تسعة اجتماعات مع فريق الأمن القومي وأجرى مشاورات مع الحلفاء والشركاء الرئيسيين بمن فيهم حكومتا أفغانستان وباكستان. وقد ركز الرئيس اهتمامه على توجيه الأسئلة الصعبة وأمضى وقتا ليدرس بعناية كل الخيارات، ووجد بين مختلف وجهات النظر المشاركة في مجلس وزرائه قبل الموافقة على إرسال مزيد من الأميركيين إلى الحرب.

ونتيجة للمراجعة، ركزنا مهمتنا وأوجدنا تفاهما مشتركا فيما يتعلق بنهجنا الإقليمي والحاجة إلى الدعم الدولي. وسوف ننشر قوات إضافية في أفغانستان على جناح السرعة، وسنفيد من تلك المصادر الإضافية لتهيئة الظروف للبدء في تخفيض أعداد القوات القتالية في صيف العام 2011 فيما نحافظ على علاقة الشراكة مع أفغانستان وباكستان لحماية مصالحنا الثابتة في المنطقة.

لقد تركز الاهتمام في الاجتماعات على أفضل وسيلة لضمان أن خطر القاعدة قد استؤصل من المنطقة، وأن الاستقرار الإقليمي قد عاد إليها. وقد نظرنا مليا في التوفيق بين جهودنا وتحقيق التوازن بين الموارد المدنية والعسكرية في كل من باكستان وأفغانستان وجهود الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد تمت دراسة عدد من القضايا بتعمق ومنها: المصالح الوطنية، والأغراض والأهداف الأساسية والجوهرية، وأولويات مكافحة الإرهاب، والملاذ الآمن للجماعات الإرهابية في باكستان، وسلامة القوات العسكرية الأميركية في العالم، والمخاطر والتكاليف المترتبة على نشر القوات، ومتطلبات نشر القوات في العالم، والتعاون والالتزامات الدولية بالنسبة لأفغانستان وباكستان على السواء، وإمكانيات وقدرات أفغانستان في كل المجالات بما فيها قوات الأمن الأفغانية، والحكم المركزي والفرعي والفساد (بما فيه تجارة المخدرات) والتنمية والقضايا الاقتصادية.

ما الذي تغير منذ آذار/مارس: منذ أعلن الرئيس التزامنا المتجدد في آذار/مارس، حملت عدة تطورات رئيسية الحكومة على إعادة النظر في أسلوبها في أفغانستان وباكستان وهي: تركيز اهتمام جديد على أفغانستان وباكستان، إنشاء قيادة أميركية جديدة في أفغانستان، وقد زادت باكستان من جهودها في مكافحة المتطرفين وأصبح الوضع في أفغانستان أكثر خطورة.

وقد عينت الولايات المتحدة قيادة مدنية وعسكرية في أفغانستان بتعيين السفير كارل أيكنبري سفيراً للولايات المتحدة في أفغانستان. والجنرال ستانلي ماكريستال قائداً جديداً للقوة العسكرية الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان (إيساف). وقد أدرك السفير أيكنبري والجنرال ماكريستال أنه بعد ثماني سنوات من قلة المصادر أصبح الوضع أسوأ مما كان متوقفاً. ونشر السفير والجنرال ماكريستال معاً خطة لحملة مدنية وعسكرية جديدة لدمج الجهود الأميركية في البلاد.

وقد أوضحت عملية الانتخابات الصعبة والمطولة في أفغانستان والدلائل الظاهرة على غياب حكم القانون محدودة قدرات الحكومة المركزية في كابل.

في غضون ذلك أظهر الباكستانيون في بلادهم تصميمًا جديدًا على هزيمة المتشددين الجيشيين الذين سيطروا على سهل سوات على بعد 60 ميلاً فقط من إسلام آباد. وقد أخذ قادة باكستان السياسيون - بمن فيهم زعماء أحزاب المعارضة - على تأييد العمليات العسكرية الباكستانية. وقد وسع الباكستانيون في هذا الخريف كفاحهم ضد المتطرفين في مناطق محسود القبلية في جنوب وزيرستان عند الحدود مع أفغانستان.

الطريق إلى الأمام: قرر الرئيس نشر 30 ألف جندي أميركي إضافي في أفغانستان. وسيتم نشر هذه القوات بوتيرة زمنية متسارعة لتعزيز القوات الأميركية المرابطة حالياً وعددها 68 ألف جندي وكذلك أفراد القوات الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف) الموجودة هناك. وعددها 39000 جندي غير أميركي وذلك كي يتمكن من استهداف التمرد والقضاء على زخمه وتأمين المراكز السكانية بشكل أفضل. وهذه القوات ستزيد من قدرتنا على تدريب قوات أمن أفغانية فاعلة وعلى مشاركتها بحيث يشترك مزيد من القوات الأفغانية في القتال. وإنما بسعيينا في سبيل هذه المشاركات نستطيع نقل المسؤولية إلى الأفغانين ونبدأ في تقليص قواتنا المقاتلة بحلول صيف العام 2011. وباختصار، إن هذه الموارد ستمكننا من القيام بالدفع النهائي اللازمة لتدريب الأفغانين بحيث نستطيع نقل المسؤولية.

سنحافظ على مستوى هذه القوة المعززة طيلة الشهور الـ 18 القادمة. وسنعمل خلال تلك الفترة على قياس مدى نجاحنا بانتظام. وسنبدأ اعتباراً من تموز/يوليو 2011 في نقل المسؤولية الأمنية الرئيسية إلى الأفغان. والشروع في نقل قواتنا المقاتلة إلى خارج أفغانستان. وفيما يتولى الأفغان المسؤولية، سنواصل نحن تقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن الأفغانية ونحافظ على شراكتنا بالنسبة لأمنهم كي يستطيعوا مواصلة هذه الجهود باستمرار. لقد سئم الأفغان الحرب وهم يتمنون السلام والعدالة والأمن الاقتصادي. ونحن ننوي مساعدتهم على تحقيق هذه الأهداف وإنهاء هذه الحرب وخطر عودة الاحتلال من قبل المقاتلين الأجانب المؤتلفين مع القاعدة.

ولن نكون القائلين بهذا الجهد وحدنا. فسيستمر الأفغانيون في الانضمام إلينا في الحرب. وسيؤدي الجهود الفعال للمشاركة الذي تصوره الجنرال ماكريستال إلى مشاركة المزيد من الأفغانين في القتال من أجل مستقبل بلادهم. وستكون هناك مصادر إضافية من حلف شمال الأطلسي (الناتو). فقد تعهد هؤلاء الحلفاء بالتزامات جوهرية من جانبهم تجاه أفغانستان. وسنقوم بمناقشة مزيد من مساهمات الحلفاء - في الأيام والأسابيع القادمة. فإن ما هو معرض للخطر ليس مجرد اختبار مصداقية الحلف - فما هو معرض للخطر بالفعل هو عنصر أساسي وجوهري بدرجة أكبر. إنه أمن لندن ومدريد وبرلين وبراغ ونيويورك وأمننا الجماعي على النطاق الأوسع.

إننا سنعمل مع شركائنا، الأمم المتحدة والشعب الأفغاني لتعزيز جهدنا المدني كي تستطيع الحكومة الأفغانية التقدم بينما نعمل نحن على توفير أمن أفضل. فقد بعث خطاب تنصيب الرئيس كرزاي بالرسالة الصحيحة حول التحرك في اتجاه جديد. بما في ذلك التزامه بإعادة الاندماج والمصالحة وتحسين العلاقات مع شركاء أفغانستان الإقليميين والعمل على الزيادة المطردة في حمل قوات الأمن الأفغانية لمسؤوليات الأمن. لكن الواجب هو أن نرى الآن فعلاً وتقدماً. وسنكون صريحين بالنسبة لتوقعاتنا وسنشجع ونعزز الوزراء والحكام والقادة المحليين الأفغان الذين يخدمون شعبهم ويكافحون الفساد. ولن نعزز أولئك الذين لا يخضعون للمحاسبة ولا يعملون من أجل خدمة الشعب الأفغاني والدولة الأفغانية. وسنصب مساعداتنا على مجالات - كالزراعة - من شأنها أن تحدث تأثيراً فوراً مباشراً في حياة الشعب الأفغاني.

المساعدة المدنية: سترافق الزيادة الكبيرة في المساعدات المدنية الإضافية زيادة مستمرة ملحوظة في عدد الخبراء المدنيين. فهم سيشترون مع الأفغان في تعزيز إمكانيات مؤسسات الحكومة الوطنية والحكومات الفرعية وإعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية الأفغانية الرئيسية على المدى الطويل كي يستطيع الأفغان إلحاق الهزيمة بالمتطرفين الذين لا يعدون إلا بمزيد من

إن النمو أمر بالغ الأهمية في تقويض جاذبية المتطرفين على المدى القصير ولاستدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولذا فإن تنفيذ استراتيجية مدنية وعسكرية لإعادة تنمية الزراعة واستعادة عافية القطاع الزراعي الذي كان حيويًا في الماضي يندرجان على رأس قائمة أولوياتنا لإعادة الإعمار. فذلك سيحرم التمرد من المقاتلين ومن المداخل التي يحصلون عليها من زراعة الخشخاش.

سيكون تشديدنا بالنسبة للحكم الرشيد على تطوير مؤسسات على مستوى المناطق والأقاليم والمحليات تكون أكثر استجابة، وظهورا، وخضوعا للمحاسبة حيث يتعامل الأفغان يوميا مع حكومتهم. وسنشجع وندعم أيضا خطط الحكومة الأفغانية لإعادة تنشيط خططها من أجل محاربة الفساد، بتدابير ملموسة وثابتة لإحراز تقدم نحو مزيد من المحاسبة.

وسيكون من العناصر الهامة في استراتيجيتنا السياسية دعم الجهود التي تقودها أفغانستان لإعادة دمج أفراد طالبان الذين يبنون القاعدة ويلقون أسلحتهم وينخرطون في العملية السياسية.

شريكنا في باكستان: إن شراكتنا مع باكستان مرتبطة بشكل لا ينفصم مع جهودنا في أفغانستان. فلن نؤمن بلدنا نحتاج إلى استراتيجية تنجح على جانبي الحدود الأفغانية والباكستانية. فتكاليف عدم فعل أي شيء أكبر بكثير.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز قدرة باكستان على استهداف تلك الجماعات التي تشكل أكبر الخطر على بلدينا. فنحن لن نتسامح مع وجود ملاذ آمن لأولئك الإرهابيين الكبار الذين نعرف أماكن وجودهم ونواياهم ظاهرة. ونحن، بالنسبة لباكستان، ما زلنا مستمرين في تشجيع القيادتين المدنية والعسكرية على مواصلة كفاحهما ضد المتطرفين للقضاء على ملاذ الإرهابيين الآمن في بلدهما.

إن اهتمامنا منصب الآن على العمل مع مؤسسات باكستان الديمقراطية وتعميق الروابط بين حكومتينا وشعبينا لمنفعة مصالحنا واهتماماتنا المشتركة. ونحن ملتزمون بعلاقة استراتيجية على المدى الطويل مع باكستان. وقد أكدنا هذا الالتزام بتقديم مبلغ 1.5 بليون دولار سنويا على مدى خمس سنوات دعما للتنمية والديمقراطية في باكستان. وتزعمنا جهدا عالميا لحشد مزيد من تعهدات الدعم الإضافي. ويعالج هذا الالتزام بالمساعدة الكبيرة على المدى الطويل الأهداف التالية:

(1) مساعدة باكستان على معالجة الأزمات الملحة للطاقة والمياه والأزمات الاقتصادية ذات العلاقة وتوثيق شراكتنا بالتالي مع الشعب الباكستاني وتقليل جاذبية المتطرفين.

(2) دعم الإصلاحات الاقتصادية اللازمة على النطاق الأوسع. لوضع باكستان على مسار يؤدي إلى خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي المستدام اللازم لاستقرار باكستان وتقديمها على المدى الطويل.

(3) مساعدة باكستان في زيادة البناء على نجاحها ضد المتشددين للقضاء على ملاذات المتطرفين التي تهدد باكستان وأفغانستان والمنطقة الأشمل وشعوب العالم.

ستساعد المعونات الأميركية الإضافية باكستان على وضع أساس للتنمية على المدى الطويل. وستعمل أيضا على تعزيز الروابط بين الشعبين الأميركي والباكستاني من خلال التدليل على أن الولايات المتحدة ملتزمة بمعالجة المشاكل التي تؤثر أكثر من غيرها في الحياة اليومية للباكستانيين فيما نعمل معا على هزيمة المتطرفين الذين يهددون باكستان كما يهددون أيضا الولايات المتحدة.